تطوير المدارس الاهلية العراقية في ضوء معايير الجودة الشاملة

م. م. زينب حمودي نوري
وزارة التربية / مديرية تربية كربلاء المقدسة

ان عملية التنمية في الأساس هي تنمية الانسان الذي هو هدفها ووسيلتها، وبالتالي فأن آعداده وتمكينه من اداء دوره في المجتمع منوط بنوعية ما يقدم له من خدمة، وبما ان التعليم هو العنصر الرئيس لهذه التنمية؛ لذلك تسعى الدول الى بذل جهود مكثفة وحثيثة من اجل الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والمجتمع ككل.

لقد أمتدت جهود تطوير العملية التعليم لتشمل جميع المراحل الدراسية من خلال مد فترة الالزام والبنى التحتية المدرسية، ويجمع كل من يتابع مسيرة النظم التعليمية على أن غالبية الدول لا تدخر جهدا من اجل رفع المستوى التعليمي بالأنطلاق من ان الأنسان هو الاستثمار الأمثل، وبناءه لا يكون الا بالتعليم الاجود.

الا ان الواقع الاقتصادي الحالي فرض على الحكومة تقليص الانفاق العام على مؤسسات الدولة، اضافة لأرتفاع تكاليف متطلبات التعليم وكثافة الطلاب المتزايدة سنويا من جهة والتزام الحكومات تجاه مجتمعها من جهة اخرى، وامام هذا الضغط الكبير والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي جعل الدولة تفتح المجال امام المشاركة المجتمعية للأسهام والاستثمار في مجال التعليم بغرض المشاركة في حل هذه المشكلة. لذلك كان لأهداف مؤتمرالامم المتحدة المنعقد في داكار والخاص بالتعليم للجميع أهمية خاصة، حيث أكد على تحسين جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بجودة التعليم وكفالة امتيازها، بحيث يحظى الجميع بحصيلة تعليم معترف بها وقابلة للقياس .

ولمواجهة التحديات التي تواجه النظام التعليمي بشكل عام والمدرسي بشكل خاص كان لزاما على القائمين على العملية التعليمية وضع بدائل لتطوير كل جوانب العملية التربوية والتعليمية من ادارة ومناهج وانشطة وتجهيزات...الخ، لذلك قامت بعض الدول العربية بوضع معايير قومية للتعليم بحيث تكون شاملة تناولت فيه جميع الجوانب المختلفة لمدخلات العملية التعليمية وتسعى لتحقيق الجودة الشاملة، بحيث تشمل هذه المعايير المجالات التالية: المدرسة الفاعلة كوحدة متكاملة، المعلم كمشارك أساسي في العملية التعليمية، الادارة المميزة، المناهج المدرسية، وما يكتسبه المتعلم من معارف وقيم ومهارات فضلا عن المشاركة المجتمعية.

ونظرا لأهمية جودة التعليم وتطبيق مدخل الجودة في تطوير العملية التربوية والتعليمية فقد عقدت الكثير من الدورات والمؤتمرات للتأكيد على ضرورة الجودة في النظام التعليمي لتلبية احتياجات متطلبات السوق ورغبات وتطلعات المجتمع.

وفي خضم البحث المتوالي، توصلت الدراسات الى عدة حقائق بارزة عن التعليم الاهلي في العراق، حيث أبرزت بأن معظم أدارات المدارس الاهلية تهتم بالجانب المادي على حساب الجانب التربوي، وان مديري المدارس لا يشاركون في وضع الأهداف واللوائح الداخلية التي تنظم سير العملية التعليمية في المدرسة، ولا يتم اخذ آراء العاملين في المدرسة، اما المجالس المدرسية فلا يتم أتخاذ القرارات فيه بصورة ديمقراطية وسليمة، كما أن الأدارة المدرسية لا تضع معايير أكاديمية واضحة ومناسبة لأختيار المعلمين، اما بالنسبة للمعلمين فأنهم لا ينوعون من أساليب تدريسهم، وليس لهم القدرة على اكتشاف قدرات التلاميذ وميولهم، ويكلف المعلمون بأكثر من حصصهم المقررة ومهام لا تتعلق بالتدريس، مع ضعف الراتب

الذي يحصلون عليه مقارنة بالمدارس الحكومية، وهناك قصور واضح من قبل الجهات الاشرافية في وضع الشروط الخاصة بعملية التقييم والمتابعة للمدارس الاهلية.

وخلاصة ذلك:

ان أنشاء وانتشار المدارس الاهلية في العراق هي كما حددها المشرع العراقي في تعليمات تأسيس المدارس الاهلية والاجنبية هو لتقديم المساهمة في خدمة تعليمية متميزة. وهذا لا يتم الأ عن طريق تحسين العملية التعليمية في المدارس الأهلية لتكون قادرة على مواجهة التحديات المتغيرة بشكل متسارع، ومساعدة هذه المدارس على تطوير بيئتها المادية والبشرية للبدء في تطبيق معايير الجودة الشاملة، ونشر ثقافة الجودة الشاملة بين العاملين في هذه المدارس باعتباره من المداخل الحديثة لتطوير الآداء المؤسسي، وتطوير أنظمة واليات عمل المدارس الأهلية لضمان مستوى عالي من الجودة التعليمية، وتشجيع المدارس الأهلية على وضع ميزانية تقديرية لتنفيذ خطط التطوير والتحسين المستقبلية، وزيادة رضا ودافعية المستفيدين من التعليم الاهلي سواء المتعلمين او أولياء الأمور او المجتمع، واستطلاع ارائهم عن جودة التعليم المقدمة وسبل تحسينها.